التحولات الاقتصادية بالمراكز الصاعدة بضواحي الرباط: بين تراجع الوظيفة الفلاحية وتعزيز الأنشطة الحضرية – جماعة عين العودة أنموذجا–

الدكتور رشيد الأزرق

كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس

الدكتور منير الصادكي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى اسماعيل، مكناس.

الدكتور ادريس بنعبد المالك

كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة ابن زهر أكادير.

المغرب

ملخص:

بالنظر للدينامية الاستثنائية التي عرفتها المراكز الصاعدة في العقود الأخيرة، بدأ الاهتمام ينصب على هاته الأشكال التمدينية الممتدة خارج مجال المدن الكبرى، والتي أصبحت تفرض نفسها كمجالات متميزة، ومواضيع جديدة من حيث الإشكاليات التي تطرحها، خاصة ما يتعلق بطبيعة الوظيفة المجالية في علاقتها بالمراكز الحضرية الكبرى، وكذا سرعة تحول بنية القاعدة الاقتصادية، التي تتسم بتراجع الأنشطة الفلاحية لصالح أنشطة ذات صبغة حضرية.

نتوخى من خلال هذه الورقة البحثية، أولا: تسليط الضوء على سيرورة تشكل وتطور الجماعة الترابية عين العودة بضاحية الرباط، باعتبارها مركزا صاعدا، عرف في فترة وجيزة دينامية سريعة ومتعددة الأبعاد (ديمغرافية–اقتصادية– مجالية)، وثانيا: محاولة تفكيك السياقات التاريخية لهذه الدينامية وآليات المتحكمة فيها، وكذا الرهانات المستقبلية للمراكز الصاعدة محليا ووطنيا.

كلمات مفاتيح: المراكز الصاعدة – عين العودة– الضاحية– الدينامية المجالية– الاقتصاد الحضري.

Abstract:

Because of the exceptional dynamism of emerging centers in recent decades, attention has begun to be focused on these urban forms extending beyond the patches of major cities. They have become self-imposed as distinct areas, and new topics in terms of the problems they pose, particularly with regard to the nature of the field function in relation to major urban centers, as well as the rapid transformation of the structure of the economic base. The latter is characterized by the decline of agricultural activities in favor of urban activities.

Through this research paper, we envisage, first, highlighting the process of shaping and developing the local community in the suburb of Rabat, as an upward center, known in a short period of time as a rapid and multidimensional dynamic (demographic, economic- and field). Second, trying to dismantle the contexts of this dynamic and the mechanisms of control, as well as future bets for emerging centers locally and nationally.

Key words: Emerging centers - Ain Aouda - Suburb - Domain Dynamism - Urban Economy.

مقدمة:

تعتبر المراكز الصاعدة مجالا انتقاليا بين الريف والمدينة، تتميز بديناميتها المجالية السريعة والمتعددة الأبعاد، مما أضحى يثير اهتمام المتدخلين بسياسة التخطيط والتهيئة والتعمير، في محا ولة منهم لضبط وفهم الآليات المحركة واقتراح تصور مجالي، تصير من خلاله هذه المراكز قادرة على لعب دور وظيفي ضمن مكونات الجهاز الحضري بمختلف مستوياته (محلي-إقليمي-جهوي-وطني)، والمتمثل أولا في تقريب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات العمومية لساكنتها ولساكنة ظهيرها الريفي، وثانيا تخفيف الضغط عن المدن الكبرى من خلال استقطاب تيارات الهجرة القروية، وجذب جزء من الساكنة الحضرية التي أصبحت عاجزة عن مجاراة الكلفة الاقتصادية للعيش بالمدينة الأم، التي أضحت تمارس عملية فرز سوسيو-مجالي عبر آلية ارتفاع كلفة حيازة العقار على وجه التملك أو الكراء.

في هذا السياق، تعتبر جماعة عين العودة والتي كانت إلى وقت قريب تعد جزء مركزا قرويا ناشئا، لكنه شهد خلال العقدين الأخيرين دينامية سريعة، مست الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والتي كانت لها أيضا أبعاد مجالية، خاصة مع النمو الديموغرافي الذي تعرفه الجماعة. هذه الدينامية أصبحت تطرح رهانات كبيرة لتأهيل هذا المركز، ليصبح قادرا على احتواء متطلبات الساكنة المتزايدة، المرتبطة أساسا بتحسين المرافق والتجهيزات العمومية، بالإضافة إلى رهان خلق أنشطة اقتصادية مواكبة لهذه الدينامية.

من هذا المنطلق، **تتبلور الإشكالية المركزية لهذه الورقة البحثية**، والتي تتمحور حول مدى قدرة الفاعلين الترابيين على مواكبة التحولات التي عرفها مركز عين العودة على المستوى الاقتصادي، بتوفير أسس الانتقال من قاعدة اقتصادية تقليدية أساسها النشاط الفلاحي إلى قاعدة اقتصادية متنوعة ذات صبغة حضرية.

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم صياغة فرضيتين أساسيتين تشكلان منطلقا للإجابة والتمحيص هما:

- استفادت كل من جماعتي عين عتيق وعين العودة من موقعهما الانتقالي بين ظهير قروي غني وتجمع حضري ديناميكي. وبالتالي فالتمدن الطارئ تم بفعل الهجرة القروية والتدفقات الحضرية؛
- يعتبر النشاط الفلاحي بجماعة عين العودة المتضرر الأول من الدينامية المجالية، مقابل انتعاش أنشطة اقتصادية حضرية خاصة الصناعة والخدمات.

1- التأطير المنهجي والمفاهيمي والمجالي لمجال الدراسة

1-1-أهداف البحث:

نتوخى من خلال هذا المقال فهم آليات نشأة وتطور المراكز الصاعدة المشابهة في كل المجالات المغربية المعنية انطلاقا من نموذج عين العودة، وكذا رصد مظاهر التحول الوظيفي وحدود التداخل بين الأنشطة ذات الصبغة الفلاحية من جهة والأنشطة الحضرية من جهة أخرى، ومن تم معرفة إلى أي حد تساهم جماعة عين العودة في تنظيم العلاقات المجالية بين المدن والأرياف.

1-2-منهجية وأدوات البحث:

تطلب منا إنجاز هذه الورقة البحثية اعتماد مقاربة منهجية قوامها المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم أولا من خلاله الاعتماد على البحث البيبليوغرافي لرصد وتتبع السيرورة التاريخية لنشأة وتطور مركز عين العودة مجاليا ووظيفيا والاطلاع على الإحصاءات العامة للسكان والسكنى للمنجزة بين 1960 و2014، وكذا الإحصاء الفلاحي لسنة 1996، وثانيا على العمل الميداني الذي جمع بين الجرد الشامل للأنشطة الاقتصادية (الصناعية والخدماتية) من جهة، والاستمارة الميدانية مع الفلاحين (عينة 31%) واليد العاملة الصناعية (عينة 5%).

كم تم توظيف مجموعة من أدوات البحث لمعالجة وتحليل البيانات الإحصائية والميدانية التي تم تجميعها، ونشير هنا تحديدا لبرنامجي Excel و Arc GIS10.03.

1-3-التأطير المفاهيمي:

يعتبر التقعيد المفاهيمي لموضوع الدراسة مدخلا أساسيا كما للفهم الجيد واستيعاب الظاهرة المدروسة، تجنبا للغموض واللبس الذي قد يكتنف توظيفها، وفي هذا السياق تعد "المراكز الصاعدة" من المفاهيم الإجرائية المركزية.

وقد عرفها المعجم الصادر عن وزارة الإسكان والتعمير وإعداد التراب الوطني بـ "الكيان ترابي وعتبة مجالية التي تعرف دينامية على مستوى التعمير، وتستفيد من موقع جغرافي مميز، تتوفر على مقومات ومؤهلات سوسيو اقتصادية ومجالية (القرب من تجمعات حضرية كبرى ذات جاذبية اقتصادية بشرية، توفر الحد الأدنى من التجهيزات والخدمات العمومية، مما يسمح لها استقطاب الأنشطة التي توجد به وبالتجمعات العمرانية المحيطة به، وكذا تأطير ظهيرها القروي).

وعليه، يمكن القول أن المراكز الصاعدة حلقة لتحقيق توزان السوسيو-مجالي وآلية لتحقيق التنمية الترابية المندمجة، والتي تمر حتما عبر تأهيلها حتى تؤدي الأدوار المجالية المنتظرة منها، خاصة تخفيف الضغط على المدن الكبرى، و تأطير وتنمية المجالات القروية بغية تحسين ظروف عيش الساكنة القروية عبر تعزيز الخدمات المرتبطة بتحسين جودة التعليم والخدمات الصحية وفك العزلة وتنويع للقاعدة الاقتصادية.

2-جماعة عين العودة: مراحل التطور وآليات التحول

2-1-التدخل الاستعماري والتنظيم الإداري لجماعة عين العودة

2-1-1-التدخل الاستعماري

شكل التغلغل الاستعماري في الظهير الخلفي للرباط أحد العوامل التي أدت إلى خلخلة الاقتصاد التقليدي، الذي كان قائما على نظام رعي زراعي، وتعويضه باقتصاد رأسمالي دخيل خدمة لأجندة استعمارية، ومن تم توطين القبائل ليسهل مراقبتها والتحكم فيها، ومباشرة الاستيلاء على الأراضي الرعوية وتوزيعها على المستعمرين. وبهذا تم وضع هياكل جديدة شكلت فرصة لبروز بعض المراكز الصغيرة كأقطاب للتنظيم الإداري، وحول هذه المراكز الاستعمارية ظهرت بسرعة بعض الأنوية السكنية خاصة بالفلاحين الذين انتزعت منهم ملكية الأراضي فافتقدوا وسائل وشروط ممارسة حياتهم التقليدية[1]

لقد تم خلق مركز عين العودة سنة 1928 ليشكل المركز الاستعماري الرئيسي للمنطقة الواقعة في ظهير الرباط، لينتقل من مجرد قرية صغيرة على هضبة أولاد كثير (قبيلة زعير) إلى محطة استراحة على المحور الطرقي الرابط بين الرباط والرماني، وثم مركزا لتأطير المجالات القروية المحيطة من خلال احتضانه مركز الأشغال الفلاحية (PISANA).

لكن، بعد حصول المغرب على الاستقلال سيدخل مركز عين العودة مرحلة ركود مجالي شامل، بعد فقدانه لوظيفته التأطيرية، قبل أن ينبعث من جديد مع التقسيم الإداري لسنة 1992 الذي ارتق به إلى مصاف الجماعات الحضرية، ومع تصاعد أزمة السكن بالعاصمة وبلوغها درجة الإشباع، بدأ التفكير في المركز الضاحوي كمجال استراتيجي ومتنفس حيوي، والذي صار يشهد نموا مضطردا[2].

2-1-2-التقسيم الإداري

تنتمي بلدية عين العودة إداريا لعمالة الصخيرات – تمارة. وتحدها من الشمال والجنوب والشرق الجماعة القروية لأم عزة، فيما تحدها من الغرب والشمال الغربي الجماعة القروية للمنزه، ومن الجنوب الغربي الجماعة القروية لثلاثاء سيدي يحيى زعير (الخريطة رقم 1).

تأسست الجماعة القروية لعين العودة بموجب التقسيم الإداري لسنة 1983، وفي سنة 1992 تمت ترقيتها إلى جماعة حضرية، واقتطعت منها جماعتين قرويتين هما أم عزة والمنزه. وبهذا تقلص الحيز الترابي للجماعة الذي أصبح بالكاد يتجاوز مساحة 20 كلم مربع، وقد شكلت الترقية الإدارية وما رافقها من فتح لجبهات التعمير أول مؤشر عن تراجع الوظيفة الفلاحية وتعزيز الوظائف ذات الصبغة الحضرية.

الخريطة رقم 1: توطين جماعة عين العودة في إطارها الوطني والإقليمي

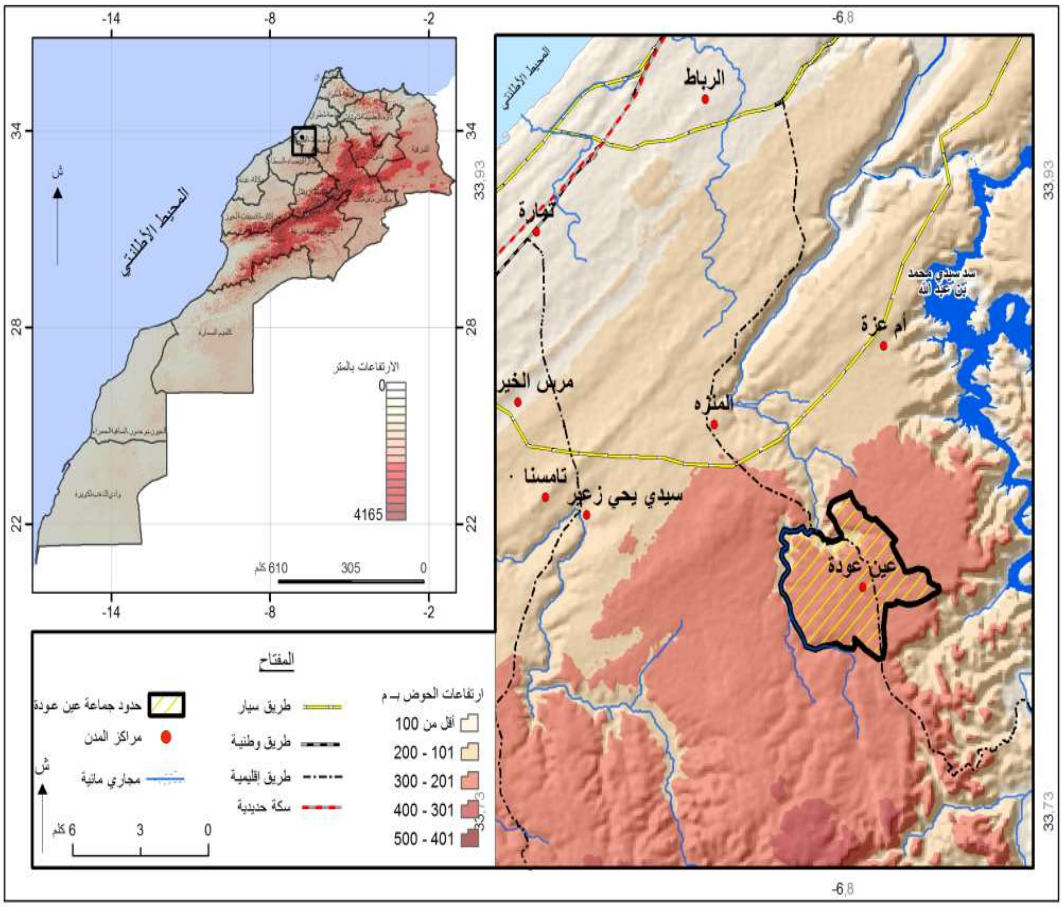

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على صور القمر الصناعي LAND SAT بتاريخ 23 فبراير 2016 بتوقيت 22:15

2- أزمة الرباط محرك للدينامية المجالية بجماعة عين العودة

2-1 الرباط تبلغ مرحلة الإشباع وبداية الحديث عن التجمع الحضري الرباط . سلا . تمارة

بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، احتفظت الرباط بوظيفتها كعاصمة سياسية وإدارية للمغرب المستقل، وشكلت بذلك مركزا لمختلف المؤسسات السياسية كالبرلمان والوزارات، كما احتضنت مقرات التمثيليات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. ومن الناحية الجغرافية تأثرت الرباط بالوضع الطبوغرافي الذي ساهم في توجيه التوسع المجالي للمدينة ومن أهمها: (وادي أبي رقراق وعكراش في الشمال والشرق وغابة تمارة في الجنوب والساحل الأطلنتي بالغرب).

هذه العوائق الطبيعية جعلت من الرباط مدينة مغلقة لا تتجاوز مساحتها 118 كلم مربع. حيث أصبح التوسع الحضري شبه مستحيل، وقد امتدت جبهات التعمير في البداية نحو الجنوب الغربي بشكل موازي لخط الساحل، حيث أقيمت مجموعة من الأحياء كيعقوب المنصور، الفتح، المسيرة. ثم الجبهة الثانية نحو الشرق، وهي عبارة عن مجموعة من الأحياء (الطيران، مابيلا، اليوسفية، التقدم، النهضة، والسويسي). أما أحدث الجبهات فتمت في الجنوب خاصة حي الرياض وبئر قاسم.

وفي محاولة للخروج من حالة الاختناق التي أصبحت تعاني منها العاصمة الرباط، اتجهت التدخلات الحضرية في مرحلة أولى نحو الضفة اليمنى لوادي أبي رقراق من خلال فسح المجال أمام امتداد مدينة سلا في كثير من الأحيان خارج رقابة الدولة أو بتساهل منها. وفي مرحلة ثانية امتدت الرباط في اتجاه الجنوب الغربي خاصة مدينة تمارة مستفيدة من الظروف الطبغرافية المساعدة والوضعية العقارية السهلة التعبئة خاصة أراضي الكيش التي وفرت الوعاء العقاري لتلبية التوسع المطلوب.

2-2 الدينامية الحضرية والانفجار الديمغرافي بجهة الرباط-سلا-القنيطرة ودورهما في خلق المراكز الضاحوية

عديدة هي الاعتبارات والدوافع التي جعلت من جهة الرباط - سلا -القنيطرة، قطب جذب بشري بشكل مستمر، ومسرحا لتوسع حضري مهم، فبالإضافة إلى أهميتها السياسية والإدارية، تتوفر الجهة على مؤهلات فلاحية وصناعية وسياحية مهمة. كما أن الاستقطاب الحضري الذي تمارسه الرباط وسلا بفعل تواجدهما في قلب المغرب النابض الممتد من القنيطرة إلى الجديدة، وباعتبارهما كذلك جسر عبور بين شمال المغرب وجنوبه، كلها معطيات جعلت من هذه الجهة، قطبا محوريا ذا جاذبية قوية لتيارات الهجرة من مختلف مناطق المغرب.

فقد انتقلت ساكنتها من 1.985.602 نسمة سنة 1994 إلى 2.202. 349 نسمة سنة 2004، لتتضاعف مرتين تقريبا حسب إحصاء 2014، حيث وصلت إلى 4.580.866 نسمة. ويفسر هذا التزايد الكبير في حجم ساكنة الجهة مقارنة بالإحصاءات السابقة، بالتقسيم الجهوي الجديد الذي ألحق منطقة الغرب بجهة الرباط سلا-زمور-زعير، إضافة إلى استمرار استقطاب الهجرة خاصة على مستوى عمالة الصخيرات-تمارة.

هذا الانفجار الديمغرافي كان من نتائجه المباشرة، أولا تكثيف شبكة المدن بالجهة وانتشار مظاهر الحياة الحضرية بشكل جلي. إذ انتقل عدد المراكز الحضرية من 18 مركزا سنة 1994 إلى 23 مركز سنة 2014. الشيء الذي انعكس على نسبة التمدين التي انتقلت من 64.5% سنة 1971 إلى 78% سنة 1994 لتصل إلى 82% سنة 2004، ثم أكثر من 88% حسب إحصاء 2014، متجاوزة بذلك نسبة التمدين على الصعيد الوطني التي سجلت 64%(حاجي، 2000، ص 42)، وثانيا تضخم الوزن الديمغرافي لمختلف الكيانات الترابية على مستوى التجمع الحضري للرباط-سلا-تمارة (**الجدول رقم 1**).

جدول رقم 1: تطور السكان بالتجمع الحضري للرباط–سلا–تمارة والجماعات الضاحوية بين 1960 و2014

الوحدة المجالية	1960	1971	1982	1994	2004	2014
عمالة الرباط	227445	374449	526124	631537	627932	577827
عمالة سلا	75 799	155 557	289 391	579 850	760 186	982 163
أربعاء السهول	17277	18247	17501	19959	19706	19915
تمارة (البلدية)	13734	22 233	48 644	126 303	225 497	312 828
الهرهورة (البلدية)	-	-	2133	6386	9245	15361
مرس الخير	-	-	-	11 155	14 488	20 617
عين عتيق (البلدية)	-	-	-	15513	17688	23993
صباح	-	-	-	10 011	12 912	15 029
الصخيرات (البلدية)	9066	9801	16519	29599	43025	59596
المنزه	-	-	-	4 637	5 999	11 370
أم عزة	-	-	-	8204	10530	5990
سيدي يحيى زعير	9051	-	-	19 285	28 773	57 592
عين العودة (البلدية)	11291	8229	3533	13703	25105	49794
المجموع	363663	588516	903845	1476142	1801086	2152075

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات الإحصاءات العامة للسكان والسكنى ما بين 1960 و2014.

- معطيات غير متوفرة لأن الجماعات أحدثت في سنوات لاحقة.

يظهر من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، أن حجم التزايد السكاني يعرف تباينا كبيرا بين مختلف الجماعات المكونة للتجمع، ويمكن أن نقسم الجماعات الترابية حسب حجم الزيادة السكانية إلى ثلاثة فئات رئيسية:

جماعات حققت زيادة سكانية مهمة: ونخص بالذكر الجماعات الترابية التابعة للنفوذ الترابي لعمالة الصخيرات تمارة، حيث تضاعفت الساكنة أكثر من مرتين ما بين إحصاء 1994 و2014، ونخص بالذكر جماعة تمارة، الصخيرات، عين العودة ومرس الخير.

- جماعات سجلت زيادة سكانية ضعيفة: ونخص بالذكر الجماعات التابعة لعمالة سلا كجماعة السهول والعييدة وبطانة.
- جماعات سجلت نموا سكانيا سلبيا: ونذكر هنا على سبيل المثال كل من جماعة أكدال–الرياض ويعقوب المنصور، حسان والسويسي، بالإضافة إلى بعض الجماعات القروية التابعة لعمالة الصخيرات تمارة، كأم عزة.

ليبقى السؤال مطروحا، هل الركود الديمغرافي لمدينة الرباط هو تعبير عن تراجع في قدرة المدينة على الاستقطاب؟ أم أن المدينة تقوم بتصريف الفائض السكاني من خلال المدن الضاحوية المجاورة؟

بالرجوع إلى المؤشرات الديمغرافية، يتبين بالملموس أن المجالات الضاحوية أصبحت تستقطب وتتحمل جزءا كبيرا من الضغط الديمغرافي الموجه للمدن المجاورة كالرباط وسلا، خاصة من المجالات الريفية سواء القريبة أو البعيدة، أو من خلال

جذب الساكنة الحضرية التي تجد نفسها مرغمة على مغادرة الرباط، إما اختيارا بدافع الرغبة في تملك عقار بأسعار معقولة، أو قسرا بفعل مشاريع ترحيل وإعادة إسكان قاطني دور الصفيح من الرباط وتمارة إلى الجماعات الضاحوية، وتحديدا في اتجاه جماعة عين العودة، هاته الأخيرة التي بدأت تشهد تحولا وظيفيا لعل من أبرز سماته الاندثار التدريجي للوظيفة الفلاحية وتعزيز أنشطة ذات صبغة حضرية كالصناعة والتجارة والخدمات.

3- التحولات الاقتصادية بالمجالات الضاحوية للرباط حالة عين العودة

3-1-تراجع الأنشطة الفلاحية لفائدة الأنشطة الحضرية: المظاهر والآليات

3-1-1-تعقد الملكية العقارية عامل لاندثار الوظيفة الفلاحية بالضاحية الرباطية

تعكس مسألة القوانين العقارية بالمغرب، واقعا ظل جامدا منذ أمد طويل، مما زاد من عرقلتها للتنمية الاقتصادية عامة والفلاحية على وجه الخصوص. علما أن هذا المجال لم يعرف أي تغيير يذكر منذ الاستقلال، حيث ظل التعايش فيه قائما بين أنواع من الملكية، تحول دون قيام الاستغلال العصري والمكثف للأراضي، إلى جانب ضعف التسجيل والحماية القانونية لها. فما هي إذن خصائص النظام العقاري بالجماعة قيد البحث؟ وانعكاساته على البنية وواقع الإنتاج الفلاحي بها؟

أمام التراجع الكبير في مردودية الأراضي التي كانت خاضعة لتسيير المؤسسات التابعة للدولة، بسبب سوء التدبير وتقادم بنيات الإنتاج، قامت الدولة في مرحلة أولى بكراء طويل الأمد لهاته الأراضي، استفاد منها بالدرجة الأولى كبار الملاكين والأعيان بالمنطقة[3]،والتي استغل بعضها كإقامات ثانوية عوض استثمارها وتوجيهها للإنتاج الفلاحي، لينتهي مصير جزء كبير منها إلى التملك بطرق وأساليب مختلفة. أما الجزء المتبقي، فعملت الدولة على تفويته لصالح المقاولات العقارية وفي مقدمتها مؤسسة التهيئة العمران والضحى، لإنجاز مشاريع سكنية.

الفئة الثانية تهم أصحاب الحيازات المتوسطة التي تتراوح ما بين ثلاث وعشر هكتارات، وتمثل نسبة 39% بجماعة عين العودة، وعليه يمكن القول إن ما يميز توزيع بنية الحيازات الصغيرة والمتوسطة، هو التفاوت الداخلي بينها، إذ نجد نسبة مهمة من الفلاحين لا يستغلون حيازات تصل إلى "عتبة الاستغلاليات القابلة للحياة (Exploitation viable) المطابق لقانون الاستثمارات الفلاحية

كما تعد المضاربة العقارية من أبرز الظواهر التي تؤثر على النشاط الفلاحي بضواحي المدن الكبرى، حيث يسعى الفلاحون إلى الاستفادة من ريع الموقع وامتداد أراضيهم على مقربة من التجمعات الحضرية التي تتشكل بها بورجوازية تجارية وإدارية، تسعى إلى امتلاك أراضي فلاحية تستغلها كاستثمار ورهان عقاري على المدى المتوسط والبعيد، أو سكن ثانوي يستغل لقضاء إجازات نهاية الأسبوع والعطل، كما أن "فتح مجالات وجبهات جديدة للتعمير والبناء على هوامش المدن في محاولة للاستجابة للطلب المتزايد على السكن، أدى إلى انتشار البوار الاجتماعي، الناتج عن تجميد عدد من الفلاحين لقطع أرضية، والتوقف عن زراعتها واستغلالها ترقبا لفرص تفويتها.[4]

3-1-2- التحولات المهنية لفلاحي جماعة عين العودة: تراجع الشغل في الفلاحة وتعزيز الأنشطة الحضرية

أصبحت الضاحية الرباطية تعرف تراجعا تدريجيا للشغل في القطاع الفلاحي- الذي أصبح يقتصر في جزء كبير منه على العنصر النسوي- ويعتبر هذا الأمر بديهيا نظرا لما تشهده هذه المجالات من زحف متواصل لجبهات التعمير على

حساب أراضيها الزراعية، وتزايد مظاهر تفكك واندثار عناصر المنظومة الاقتصادية القائمة على الإنتاج الفلاحي، من تعدد للأنظمة العقارية5،وتجميد للأراضي الزراعية الناتج عن تعقد البنية العقارية التي تحول دون قيام الاستغلال العصري والمكثف للأراضي، إلى جانب ضعف التسجيل والحماية القانونية لها[6]، والعزوف عن مزاولة الأنشطة المرتبطة بها، وتفضيل مزاولة أنشطة جديدة ذات الصبغة الحضرية، فضلا عن تأثير جاذبية الشغل الحضري بالرباط وتمارة. ومن خلال الجدول رقم 2 سنحاول مقارنة نتائج الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 بنتائج البحث الميداني المنجز سنة 2016، لنعرف أهم التحولات التي مست البنية المهنية لساكنة جماعة عين العودة.

جدول رقم 2: توزيع الأنشطة غير الفلاحية بجماعة عين العودة (%)

القطاعات الاقتصادية الجماعة	الفلاحة	الصيد	الصناعة	البناء والأشغال	الحرف	التجارة	الإدارة	مهن حرة	آخر	المجموع
الإحصاء الفلاحي 1996	77	00	00	00	00	3,70	14,81	1,85	1,85	100
البحث الميداني	33,00	00,00	10,00	13,00	8,00	21,00	9,00	6,00	00	100
مجموع المغرب	78,77	0,56	0,30	1,12	0,50	4,41	2,68	1,38	10,28	100

Source: ministre de l'agriculture, du développement rural et des pêches maritimes, janvier 2000, recensement général de l'agriculture 1996, résultats par commune.

+ العمل الميداني، يناير 2016، (عينة البحث 31%).

يبين الجدول رقم 2، التحول الجذري على مستوى بنية التشغيل بجماعة عين العودة، حيث تراجع القطاع الفلاحي باعتباره النشاط الرئيسي المشغل لليد العاملة النشيطة، بانتقال نسبة المشتغلين بالفلاحة من 77% سنة 1996 إلى حوالي الثلث حسب نتائج البحث الميداني. ويرتقب أن تستمر هذه النسب في التراجع وبوتيرة أسرع في السنوات القليلة المقبلة، نظرا لزحف جبهات التعمير والأنشطة غير الفلاحية، وارتفاع قيمة العقار التي تقلل من أهمية الارتباط بالأرض، وتغري الفلاحين وأبناءهم بالتحول من مزاولة النشاط الفلاحي إلى قطاعات تتطلب جهدا أقلا وذات ربح أكبر.

وبتراجع النشاط الفلاحي كأول قطاع مشغل، لجأ السكان إلى الاشتغال بقطاعات اقتصادية جديدة ذات صبغة حضرية، وفي مقدمتها التجارة والخدمات التي تحولت إلى ثاني قطاع مشغل بنسبة21%، ويرتبط هذا التطور بالحركية التي صارت تعرفها الجماعة نتيجة التزايد الديموغرافي وتضخم القطاع التجاري والخدماتي غير المهيكل.

في حين بدأ القطاع الصناعي هو الآخر يعرف انتعاشا، حيث يشغل 10% من اليد العاملة النشيطة، في حين تحتل الوظيفة العمومية المرتبة الرابعة من حيث التشغيل بنسبة 9%، نظرا للصعوبات التي يجدها أبناء هذه المجالات في تحصيل مستويات تعليمية عليا تؤهلهم لولوج هذا القطاع.

3-2- تطور القطاع الصناعي بجماعة عين العودة وتراجع الأراضي الفلاحية

يحظى القطاع الصناعي بأهمية متزايدة داخل المنظومة الاقتصادية للمجالات الضاحوية، إذ يوفر لهذه المجالات بديلا اقتصاديا يمكنها من تعويض فرص الشغل التي تم فقدانها من القطاع الفلاحي، وكذا تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية والتقليل من حدة تبعيتها للأقطاب الحضرية الكبرى، كما يعد عاملا مفسرا للدينامية الديمغرافية وما يتبعها من نشر لحركة التعمير والتمدين بالضاحية. وقد سعى المغرب إلى وضع ميثاق صناعي يهدف إلى بناء قطاع صناعي قوي ومحرك للنمو الاقتصادي، من خلال تعبئة مشتركة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين، والتوافق حول برنامج تشاوري تحدد فيه الالتزامات المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص بدقة، وهو أيضا تتويج للمشاورات التي حولت الرؤية الإستراتيجية إلى إجراءات ملموسة ومحددة (وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، 2014، ص. 2). فما هي خصائص وبنية القطاع الصناعي بجماعة عين العودة؟

3-2-1-أهمية الأحياء الصناعية بجماعة عين العودة

تعتبر جماعة عين العودة حديثة العهد بالنشاط الصناعي، حيث بدأت الإرهاصات الأولى للقطاع مع تصميم التهيئة الحضرية لسنة 2004، والذي نص على إحداث المنطقة الصناعية أولاد زعير، في إطار المجهودات التي يتم بذلها للارتقاء بالمجالات الضاحوية، ومحاولة مواكبة التحولات السوسيو- ديموغرافية من جهة، وللحد من تركز النشاط الصناعي دخل التكتل الحضري للرباط من جهة ثانية، والتي استنفدت رصيدها العقاري، الشيء الذي لم يسمح باستقبال المقاولات الصناعية فوق ترابها. ليتم إعادة توطين الوحدات الصناعية النشيطة إلى النفوذ الترابي لجماعة عين العودة نظرا للامتيازات التي تقدمها للمستثمرين، والتي صارت تتوفر حاليا على منطقتين صناعيتين الأولى في مدخل عين العودة في اتجاه الرباط والأخرى في شرق المدينة في اتجاه الرماني (الخريطة رقم 2).

خريطة رقم 2: توطين المنطق الصناعية وبنية وحداتها بجماعة عين العودة

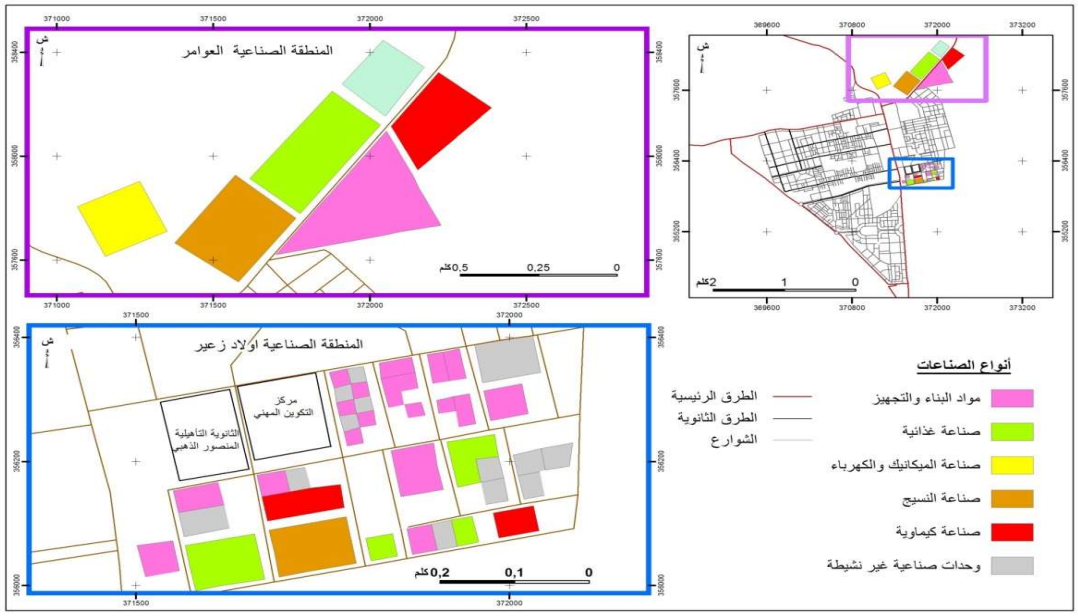

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الجرد الميداني الشامل فبراير 2016 وصور القمر الاصطناعي Landsat، مارس 2016.

أ- المنطقة الصناعية العوامر

تعتبر هذه المنطقة الصناعية الأولى بتراب الجماعة، تمتد على مساحة تتجاوز 40 هكتارا، وقد أنشأت بصفة تلقائية بدون تخطيط مسبق، حيث تضم وحدات صناعية كبيرة تستفيد من عدة امتيازات وتشغل أزيد من 3460 عاملا، أي ثلاثة أرباع اليد العاملة داخل الجماعة.

ومن أهم الوحدات الصناعية المتمركزة بهذه المنطقة نجد: الصناعات التحويلية المتمثلة في مصنع (SEWS MAROC)، المتخصص في تركيب وتجهيز أسلاك كهرباء السيارات، ومعمل (MARTILLE) المتخصص في النسيج، بالإضافة إلى مجمع صناعي بداخله أربع مقاولات متخصصة في صناعة الأدوية ومواد التجميل، ومعمل (OVO MAROC) المتخصص في علف الدواجن. بالإضافة إلى هذه الوحدات الصناعية تضم هذه المنطقة مركبا حرفيا لصناعة مواد البناء[7].

ب-المنطقة الصناعية أولاد زعير

أحدثت بموجب تصميم التهيئة لسنة 2004، وشرعت في استقبال أولى المقاولات الصناعية ابتداء من سنة 2006 ليصل عددها حاليا إلى 41 وحدة نشيطة. وتفسر هذه الحركية بانطلاق أشغال فتح الطريق السيار الجديد الدار البيضاء-فاس مرورا عبر واد عكراش، مما سهل على الشركات تنشيط عمليات الاستيراد والتصدير.

عموما تتميز القاعدة الصناعية بجماعة عين العودة بالتنوع والتباين من حيث بنية الإنتاج وأهمية التشغيل كما يوضح ذلك الجدول3.

جدول رقم 3: توزيع الوحدات الصناعية حسب الفروع وعدد العمال بجماعة عين العودة

الفروع الصناعية	عدد الوحدات	النسبة من مجموع الوحدات ب (%)	عدد العمال	نسبة التشغيل ب %
التجهيز ومواد البناء	19	46,33	330	07,00
النسيج	2	04,90	1060	022,5
الكهرباء والميكانيك	1	2,430	2500	53,07
غذائية	5	012,2	140	03,00
كيماوية	3	7,310	680	14,43
غير نشيطة	11	26,83	0	0,000
المجموع	41	100,00	4710	100,00

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الجرد الميداني الشامل فبراير 2016 وصور القمر الاصطناعي Landsat، مارس 2016.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن النسيج الصناعي بجماعة عين العودة، رغم حداثته إلا أنه يتسم بالتنوع الكبير من حيث فروعه ونميز فيه بين:

- **قطاع البناء والتجهيز: تضخم عدد الوحدات وضعف التشغيل**

يضم قطاع البناء والتجهيز الصناعات المتخصصة في صنع الأجور وأنابيب الواد الحار، الرخام، الزليج، الزجاج، النجارة والألمنيوم...الخ، بالإضافة إلى بعض المستودعات الموجهة لتخزين بعض المواد المستعملة في البناء كالإسمنت والرمال والحديد. ويقدر عددها بـ 19 وحدة أي ما يمثل 46 بالمائة من مجموع الوحدات الصناعية بالجماعة، وأهم ما يميز هذه الوحدات تجمعها في المنطقة الصناعية العوامر، وأهم الشركات نجد (باتيبرو BATIPRO) المتخصصة في صناعة الأجور، والأنابيب الإسمنتية. وتفسر أهمية هذا الصنف بانتعاش حركة التمدين والبناء التي تعرفها الجماعة وباقي المجالات الضاحوية القريبة التي تحولت إلى ورش كبير مفتوح للبناء.

والملاحظ أنه رغم أهمية قطاع التجهيز والبناء من حيث العدد، لكن طاقته التشغيلية تضل محدودة إذ لا تتجاوز 7,18% من مجموع اليد العاملة النشيطة في هذه الأحياء الصناعية بجماعة عين العودة. ويعزى هذا الضعف لعدة اعتبارات أبرزها: الاعتماد الواسع على الآلات نظرا لقساوة ظروف العمل، وكون معظم الشركات تصنف ضمن الشركات الصغرى والمتوسطة.

- **قطاع الميكانيك والكهرباء: (SEWS AIN EL AOUDA) أهم وحدة صناعية بالجماعة**

أبرمت الدولة سنة 2007 اتفاقية مع مجموعة "سيما موتوا" المتخصصة في صناعة أسلاك كهرباء السيارات، تم بموجبها بناء المصنع الذي يمتد على مساحة خمسة هكتارات في المنطقة الصناعية العوامر، بلغت القيمة المالية لهذا الاستثمار أكثر من 200 مليون درهم. يوجه إنتاجه للتصدير خاصة نحو أوربا. وتوفر هذه الوحدة الصناعية لوحدها حوالي 3000 فرصة عمل مباشر، أي ما يمثل 51% من مجموع فرص الشغل بالجماعة معظمهم من النساء.

❖ **النسيج قطاع مزاجي لا يمكن المراهنة عليه**

تعتبر صناعة النسيج حديثة بجماعة عين العودة، وهي عبارة عن استثمارات دولية فرنسية وايطالية. وأهمها مصنع (MARTELLE PARTNERS) الذي افتتح سنة 2008 وهو أحد فروع مجموعة ايطالية تستثمر في قطاع النسيج، تم إنشاء هذا المشروع بشراكة مع مستثمرين مغاربة، ويمتد المصنع فوق مساحة تقدر ب 6 هكتارات، وهو مختص في إنتاج سراويل "الجينز" الموجهة للتصدير خصوصا للأسواق الأوربية، ويقدر عدد العاملين بالمصنع بحوالي 850 عاملا أغلبهم نساء.

وعليه، يمكن القول أن أهمية قطاع النسيج تكمن في العملة الصعبة التي يدرها نشاط التصدير على الدولة، بالإضافة إلى مساهمته بنسبة 23,5% من مجموع اليد العاملة في القطاع الصناعي، و هي نسبة مهمة مقارنة ببعض القطاعات الأخرى كقطاع البناء والتجهيز.

والجدير بالذكر، أن هذا القطاع يعرف تذبذبا في تشغيل اليد العاملة، حيث تصادف إنجاز الجرد الميداني مع تسريح عدد مهم من اليد العاملة وتقليص ساعات العمل لباقي العمال، بسبب تراجع الطلب الخارجي وهو ما يؤكد هشاشة قطاع النسيج.

❖ **الصناعة الكيميائية: أهمها صناعة البلاستيك والأدوية**

من أهم الوحدات الصناعية التي تشتغل على مستوى الجماعة، نجد مصنع (KORBAPLASTIC) الذي تم افتتاحه سنة 2005، حيث ينتج الصناديق البلاستيكية، كما ينتج البراميل التي تستعمل غالبا في تخزين الزيوت والحليب وبعض المنتجات السائلة الأخرى، ويشغل المصنع ما بين 25 و30 معظمهم ذكور.

كما تحتضن الجماعة وحدة مختصة في صناعة الأدوية تعود لسنة 1989، وفي فترة لاحقة تم توسيع هذه الشركة بتحويلها إلى مجمع صناعي مختص في إنتاج المضادات الحيوية والمنتجات البيطرية، وتشغل هذه الوحدة يدا عاملة مؤهلة تقدر ب 680 فردا.

❖ **الصناعة الغذائية: وحدة إنتاج علف الدواجن**

يعتبر مصنع (OVO MAROC) الذي أنشأ سنة 1997 باستثمار مغربي، من أهم الوحدات الصناعية بالجماعة، ويختص في إنتاج البيض واللحوم البيضاء بالإضافة إلى إنتاج علف الدجاج، ويوجه انتاجه أساسا للسوق الجهوية، ويقدر عدد العمال بـ 60 عاملا أغلبهم من النساء.

مجمل القول، إن القطاع الصناعي بالمجال الضاحوي المدروس، رغم حداثته استطاع أن يحقق قفزة نوعية على مستوى عدد الوحدات الصناعية المستقرة، وإن كان يغلب عليها قطاع البناء والتجهيز، لكن استقرار وحدات صناعية عالمية من شأنه أن يعطي إشعاعا أكبر للجماعة ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لقدراتها التشغيلية الهائلة.

ليطرح سؤال حول خصائص ووضعية اليد العاملة الصناعية؟

2-2-3-وضعية اليد العاملة بالقطاع الصناعي بعين العودة

يعتبر النشاط الصناعي بجماعة عين العودة –كما أشرنا إلى ذلك سلفا– من بين القطاعات المشغلة، إذ يقدر عدد المشتغلين بـ 4710 عامل وعاملة. والذين صاروا يشكلون فئة اجتماعية مهمة ذات خصائص ديموغرافية واجتماعية.

جدول رقم 4: وضعية اليد العاملة بالقطاع الصناعي بمجال الدراسة (%)

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
أقل من 30 سنة	27,55	49,64	40,43
ما بين 30 و40 سنة	38,78	37,96	38,30
ما بين 40 و50 سنة	21,43	10,22	14,89
50 سنة فأكثر	12,24	02,18	06,38
المجموع	100,00	100,00	100,00

المصدر: عمل ميداني أبريل 2016 (عينة البحث 5% من اليد العاملة الصناعية بالجماعة).

يتضح من خلال الجدول رقم 4، أن الجماعة تعرف تحولات بنيوية على مستوى التشغيل، ويتجلى ذلك من جهة في اكتساح العنصر النسوي لمختلف الوحدات الصناعية إذ يمثل أكثر من 58% من مجموع العينة المستجوبة، ومن جهة أخرى في فتوة البنية العمرية، إذ يلاحظ سيادة فئة الشباب، حيث تبلغ الفئة العمرية أقل من 40 سنة 80% من مجموع اليد العاملة المستجوبة، وتتكون في معظمها من العنصر النسوي، حيث تتفادى معظم الشركات تشغيل يد عاملة من الذكور نظرا لمجموعة من المبررات، المرتبطة بانخفاض مردوديتهم مقارنة بالإناث، ومحاولة الحد من الصراعات والمطالب النقابية للعمال الذكور، ونسجل في هذا الصدد إقدام مجموعة من الشركات على تسريح العمال بعد تأسيس فروع نقابية.

3-3- تضخم القطاع الثالث بجماعة عين العودة: يعكس دينامية المجال الضاحوي

تعرف الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاع الثالث بالمراكز الضاحوية تطورا كميا ونوعيا، وحسب الجرد الميداني يصل مجموع المحلات الموجهة للأنشطة الاقتصادية بجماعة عين العودة 1061 محلا، من بينها 587 محلا مخصص لأنشطة تجارية أي ما يمثل نسبة 57%، تليه من حيث الأهمية العددية قطاع الخدمات بما يعادل 235 نشاطا بما نسبته 23%، وأخيرا قطاع الحرف بـ 207 محلات، ويساهم بنسبة 20% من مجموع الأنشطة الاقتصادية المزاولة بالجماعة (الخريطة رقم 3).

أما على مستوى التوزيع المجالي، يلاحظ بداية تشكل محاور تجارية خاصة بكل من حي النصر والجديد وتحديدا شارع دكالة (الصورة رقم 1)، الذي يستفيد من قربه من مكان انعقاد السوق الأسبوعي "اثنين العودة" قبل تنقيله، وكذا القرب من مكان انعقاد موسم "شراكّة" الذي يعرف رواجا اقتصاديا خاصة على مستوى محلات بيع الملابس والحلي.

الصورة رقم 1: شارع دكالة محور تجاري وخدماتي بجماعة عين العودة

(الصورة بعدسة إدريس بنعبد المالك، أبريل 2018).

ويعزى هيمنة القطاع التجاري الذي يحتكر لوحده أكثر من نصف المحلات المهنية للعامل الجغرافي، حيث استفادت الجماعة من موقعها الاستراتيجي المتواجد على الطريق الجهوية رقم 401 الرابطة بين الرباط ووادي زم، هذا الموقع سمح بتركز مجموعة من الأنشطة التجارية والخدماتية، التي كانت موجهة بالأساس إلى مستعملي الطريق، ومرتادي الأسواق الأسبوعية والمواسم والمهرجانات التي تعقد وتنظم على طول المحور الطرقي، لكن وأمام التحولات المجالية وانسجاما مع مخططات التهيئة الحضرية، تم تغيير أماكن انعقاد الأسواق الأسبوعية، لكن هذا لم يؤثر على بنية الأنشطة التي ازدادت بفعل تنامي حركة البناء والتوافد الكبير للسكان قصد الاستقرار، فتحولت الأنشطة من تركيزها على الاقتصاد الطرقي والموسمي، إلى أنشطة دائمة موجهة أساسا لتلبية حاجيات الساكنة المحلية المتزايدة بشكل مستمر.

خريطة رقم 3: توزيع الأنشطة القطاع الثالث بجماعة عين العودة

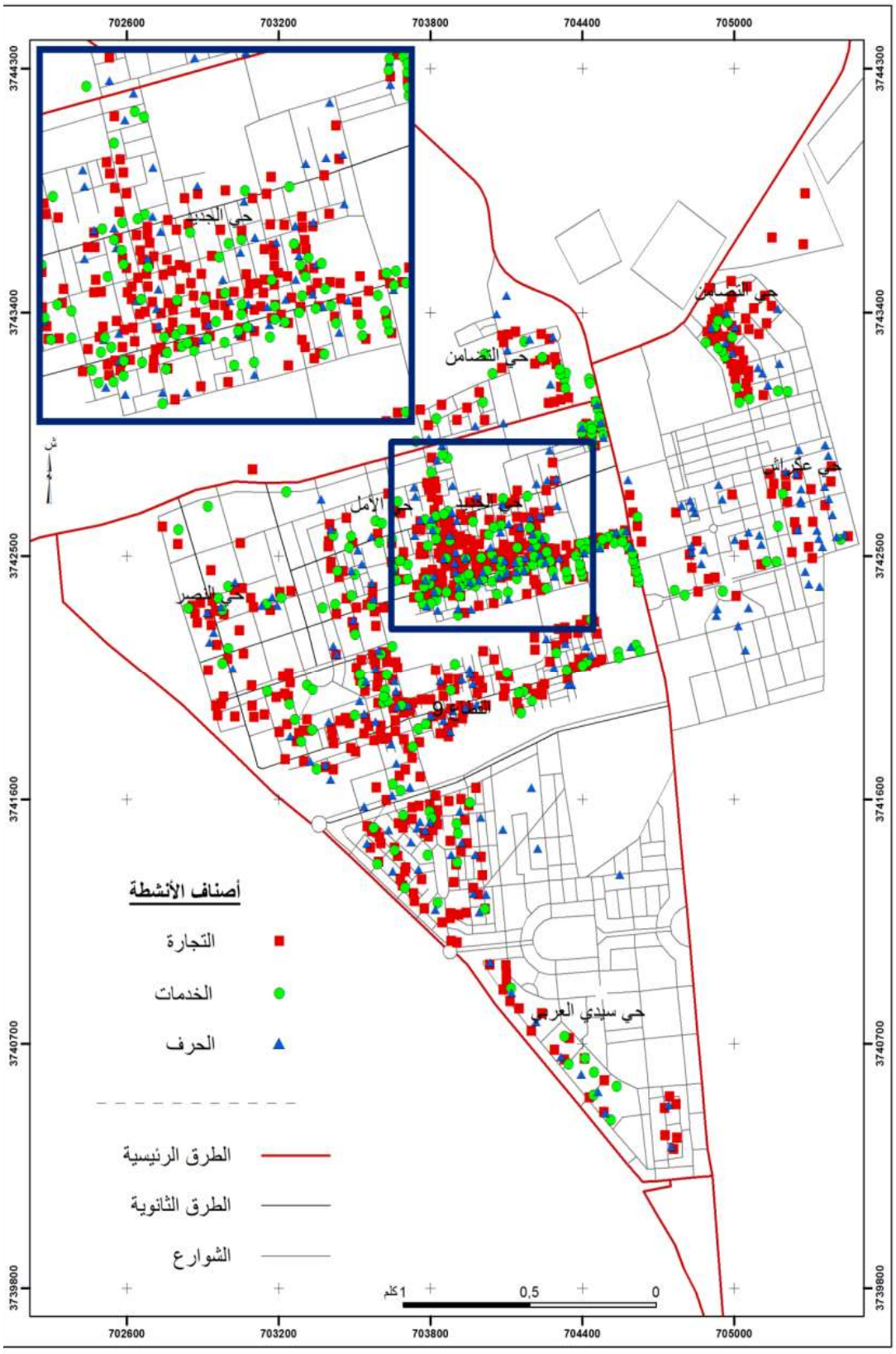

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الجرد الميداني الشامل، غشت 2016

أضحى القطاع الثالث اليوم نشاطا حيويا بالنسبة للجماعات الضاحوية ومنها جماعة عين العودة، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والحرفية، في انتظار تعزيز صنف الخدمات الراقية وتلبية حاجيات الساكنة المحلية المتزايدة من جهة.

ومن جهة أخرى، تعاني أنشطة القطاع الثالث بالمجال المدروس من منافسة الأسواق الأسبوعية المحلية، التي لازالت تحتفظ بجاذبية كبيرة على المستويين المحلي والإقليمي اقتصاديا اجتماعيا، بل وسياسيا، حيث تعززت الوظيفة الإدارية للسوق، إذ استقرت به مجموعة من المصالح الممثلة للسلطة بغية تأطير ومراقبة السكان. كما صارت تراهن عليها الأحزاب السياسية ومختلف هيئات المجتمع المدني للتواصل والتأثير، حيث يشكل يوم السوق مجالا وفضاء ملائما للحملات الانتخابية وتنظيم الأنشطة الإشعاعية[8].

خاتمة

إن دراسة وتحليل التحولات الوظيفية التي طرأت على المنظومة الاقتصادية بالمجالات الضاحوية ومنها جماعة عين العودة، أبانت عن اندثار الوظيفة الفلاحية، بفعل عوامل متعددة ومتداخلة، في مقدمتها امتداد جبهات التعمير واكتساحها المتواصل للأراضي الفلاحية وما كان لها من أثر بالغ ليس فقط على مستوى المساحة المزروعة، بل على مستوى التحولات الاجتماعية والذهنية التي مست الأسر الفلاحية، التي أصبحت تنزع نحو مزاولة أنشطة حضرية.

وعموما تسير التحولات الاقتصادية الجديدة بجماعة عين العودة في اتجاه ضمور الفلاحة وظهور القطاع الصناعي الذي رغم أنه في بداياته يبقى مهيمنا على باقي الأنشطة بالمجال المدروس، وتبقى السمة المميزة لنسيجها لتنوع والتباين، فمن الناحية العددية يلاحظ أهمية الوحدات المتخصصة في مواد التجهيز والبناء، ومن حيث التشغيل يبرز قطاع الكهرباء والميكانيك، كما تتميز اليد العاملة بالفتوة والهشاشة.

أما القطاع الثالث، فيعاني من سيادة القطاع غير المهيكل وتضخم الأنشطة التجارية والخدماتية البسيطة، وهو ما يفرض استمرارية تبعية الجماعة لمدن الرباط وتمارة فيما يخص الأنشطة الراقية، كما أن مساهمتها في المداخيل الجماعية تبقى جد محدودة، لكون جل المحلات التجارية تفتح دون الحصول على ترخيص مسبق من طرف المجلس البلدي، وتمارس نشاطها التجاري دون التسجيل في السجل التجاري أو أداء الضريبة المهنية، مما يحول دون استفادة الجماعة من موارد مالية، يمكن من خلالها أن تعزز مواردها الذاتية. هذا، ولازالت الأسواق الأسبوعية قطبا تجاريا وخدماتيا بامتياز، إذ تساهم في إشعاع المركز كما أنها تشكل حلقة وصل بين المدينة والبادية.

الهوامش:

[1] Laraki Houssaini el Oualid(1996), Mécanismes de développement et type d'organisation spatiale d'un centre proche de Rabat, (Cas d'Ain El Aouda), Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme des Etudes Supérieures en Aménagement et urbanisme, Institut National D'aménagement et D'urbanisme, Rabat, Maroc.P:28

[2] Etudes des relations interactives entre la conurbation de Rabat skhirate Témara et les espaces périphériques, diagnostic et analyses thématiques, AREA.2007. Royaume du Maroc. Ministère de l'habitat de l'urbanisme et de l'aménagement de l'espace, Agence urbaine de Rabat Salé, Mission 1.Diagnostic et Analyses thématiques, Volume 1, Maroc.P:215

[3] Fadloulah. A, Belfquih. M; 1986; «Mécanisme et formes de croissance urbaine au Maroc; cas de l'agglomération de Rabat-Salé; ed,librairie El Maarif, Maroc.P:113

[4]– آيت حمو (سعيد)، (2006)، "تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، المغرب. ص: 495

[5] – الشيخي(نورالدين)، 2011)، "العقار وإعداد المجال في مدينة تطوان ونواحيها"، مجلة كلية الآداب، العدد 16، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبدالمالك السعدي، تطوان، المغرب. ص: 8

[6]- الأكحل (المختار)، (1994)، "دراسة البنيات الفلاحية من منظور جغرافي بالمغرب: العوائق والإمكانات في التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 28، جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، المغرب. ص:21

[7]- كان هذا النشاط منتشرا داخل الأحياء السكنية وبفعل التهيئة التي تشهدها هذه الأحياء، والاحتجاجات المتكررة السكان على الأضرار التي تلحقهم جراء مزاولة هذا النشاط بالقرب من مساكنه، تم تجميع هذه الوحدات داخل المركب الحرفي بالمنطقة الصناعية العوامر.

[8]- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة، (2002)، "معلمة المغرب"، الجزء 15، نشر مطابع سلا، المغرب. ص: 5019